

إصدار لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية

المصدر: هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية السعودية
تاريخ النشر: 26 نوفمبر 2019

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية

تهدف اللائحة إلى تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من خلال تحديد آليات تفضيل كل منها في الأعمال والمشتريات الحكومية.

وتتضمن 3 آليات وقائمة إلزامية:

- 1  آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني
(منح المنتجات الوطنية سعراً أفضل: بإضافة 10% على سعر المنتج الأجنبي)
- 2  آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي
(لقياس نسبة المحتوى المحلي بين المتنافسين)
- 3  آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي
(تحدد الجهات الحكومية الحد الأدنى للمحتوى المحلي لدخول المنافسة)
- 4  القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية
(قائمة إلزامية بالمنتجات الوطنية الواجب شراؤها من مصنعين وطنيين عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات الحكومية)

أصدر مجلس الوزراء لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية ضمن نظام المنافسات والمشتريات الجديد والتي أعدتها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. ويهدف إدراج متطلبات المحتوى المحلي في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد إلى تعزيز القدرات والمنتجات المحلية، وإعطاء أولوية التفضيل السعري للمنتجات الوطنية. وتتضمن اللائحة قائمة

المنتجات الوطنية الواجب شراؤها من مصنعين وطنيين، حيث سيكون للهيئة وبالتعاون مع مركز تحقيق كفاءة الإنفاق، دور كبير في تحديد المشاريع التي يجب أن تطبق آلية الحد الأدنى للمحتوى المحلي.

وفي هذا السياق، رفع معالي الدكتور غسان بن عبدالرحمن الشبل رئيس مجلس إدارة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وإلى سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية - يحفظهما الله - و أعضاء مجلس الوزراء على قرار اعتماد لائحة تفضيل المحتوى المحلي، مثنياً الدعم المتواصل الذي تحظى به هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية من القيادة الرشيدة.²

وفي تعليقه على إدراج لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية ضمن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، اعتبر رئيس مجلس إدارة الهيئة أن "هذا الإنجاز جاء استكمالاً لمجموعة من المبادرات النوعية التي أطلقتها الهيئة بهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتي تركز على تنمية المحتوى المحلي في مختلف المجالات، وتوطين الصناعات الواعدة. وأكد أن اللائحة ستساهم في توفير فرص للقطاع الخاص، من خلال آليات وأساليب الشراء الجديدة والتي ستعطي أفضلية للمحتوى المحلي، في موازاة منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية في السعر بنسبة 10 في المئة في عقود الأعمال والخدمات التي لا تندرج ضمن نطاق العقود العالية القيمة، حيث أن تطبيق هذه الآليات سيساهم في تعزيز قدرات القطاع الخاص ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وخلق الفرص الوظيفية".

وحول آلية الالتزام بتنفيذ لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية قال د. الشبل "على الجهة المتعاقدة الالتزام بآليات تطبيق متطلبات المحتوى المحلي في المنافسات التي يتم طرحها بالإضافة إلى الالتزام بقائمة المنتجات الوطنية الواجب شراؤها من مصنعين وطنيين عند تنفيذ الأعمال أو المشتريات".²

هذا، وسيتم تطبيق لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية من قبل الجهات الحكومية عند طرحها للمنافسات، حيث سيتم الالتزام بقائمة المنتجات الوطنية وتطبيقها في كل العقود التي يشتمل نطاق عملها على منتجات مدرجة في القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية.²